SMS

الى / مجلس محافظة بغداد - جهود تستحق الإشادة

اعتدنا واعتاد القارئ منا رصد كل ما من شأنه زيادة في معاناة المواطن الذي تحمل ومازال يتحمل الكثير من الإهمال لحقوقه المشروعة في عيش كريم، ولكننا أيضاً نرصد المبادرات الايجابية التي تقوم بها الجهات الحكومية المخلصة، بغية التقليل من معاناة الناس،سيما في شهر رمضان المبارك، وقد وردنا من المكتب الإعلامي لمجلس محافظة بغداد ان لجنة النقل والمواصلات في مجلس محافظة بغداد اتفقت مع قيادة عمليات بغداد والشركة العامة لنقل المسافرين والوفود في وزارة النقل، على تسيير أربع حافلات لنقل الركاب يوميا، أوقات الذروة بين ساحة الطلائع ومنطقة باب المعظم عبر جسر مدينة الطب المغلق منذ عدة شهور لأسباب فنية، وقالت رئيسة لجنة النقل والمواصلات في مجلس محافظة بغداد سهير غازي ناجي: أن أهالي العاصمة وخصوصا الشيوخ والعجزة والمرضى وأصحاب الحاجة ومن لديهم التزامات عمل يومي في تلك المنطقة، يلاقون منذ عدة شهور المتاعب والمصاعب في قطع ذلك الجسر سيرا على الأقدام في رحلة ذهاب وإياب يومية، ازدادت قساوة مع اشتداد حرارة الصيف، مبينة أن المواطن يتحمل منذ عدة شهور تكلفة اجتماعية نتيجة لقطع جسر مدينة الطب، على اثر ما تنفذه أمانة بغداد من أعمال حفريات لإنشاء نفق في تلك المنطقة، ما دفعنا لبذل الجهود والتنسيق والتعاون مع الجهات القطاعية الحكومية المسؤولة، لتحريك وسيلة نقل مريحة ولائقة، تقل الناس من والى منطقة باب المعظم، ويذكر إن عملية قطع جسر مدينة الطب مؤخرا أسهمت في إرباك حركة السير وإحداث اختناقات مرورية في منطقة باب المعظم وشارع حيفا وجسر الصرافية خصوصا وان الجسر المقطوع يعد ممرا رئيسا إلى قلب العاصمة والمراكز التجارية والمناطق الصناعية فضلا عن كونه مقتربا لأكبر مدينة طبية في بغداد.

إننا إذ نحيي هذا الشعور بمعاناة ابناء شعبنا نهيب بجميع الجهات المسؤولة والتي هي بتماس مباشر مع متطلبات معيشة المواطن اليومية، الحذو حذو مجلس محافظة بغداد في هذا الاجراء المسؤول.

كاريكاتير ..... عادل صبري

انتباه

راح المواطن يقرأ ويسمع ويشاهد في عراقنا الجديد، الكثير من اللافتات البراقة التي لم يكن سابقا قد سمعها او شاهدها او قرأها، ومن تلك اللافتات لافتة (الشفافية)، والتي حسب فهمنا لها، تعني ان كل القضايا والنشاطات ذات الصلة بالمواطن والتي تقوم وتعنى بها وزارات الدولة كافة، ينبغي ان يكون المواطن عارفا بتفاصيلها كلها، إلا مايخص أمن الدولة والبلاد..

ومن اجل ذلك تأسست هيئات ومكاتب عدة وظيفتها تحقيق ذلك المطلب الحيوي للناس، وارتبط العراق رسميا بمنظمة الشفافية الدولية، ولكن بات المواطن يتساءل عن عدد من الثغرات التي شابت وما زالت تشوب تحقيق ذلك المطلب، حتى تكاثرت علامات الاستفهام في نفس المواطن وراح يبحث عن جواب..

ولعل واحدة من الخدمات الاساسية التي تمس في الصميم حياة أوسع شرائح المجتمع، ألا وهي خدمة البطاقة التموينية، والتي باتت حروفها ومفرداتها تتلاشى حرفاً فحرفا ومفردة اثر اخرى، حتى كادت تنقرض، من دون اي تعليل او تبرير لامن الوزارة ولا من هو أعلى منها، علما ان الوزارة كانت أسبق الوزارات التي اثيرت بشأن نزاهة وزيرها السابق دعاوى قضائية. فأين الشفافية في سلة غذاء الناس؟

تقرير

أخطبوط التسوّل يمدّ مخالبه في كل مكان

□ بغداد / المدى

في جولة لي في وسط السوق جاءني أحد المتسولين مادا يده، اعتذرت لعدم وجود عملة صغيرة .. فأجابني أنا ارجع لك الباقي ! وصرخ أحد الباعة بوجه هذا المتسول قائلا ((هل تريد أن تشتري كيه أخرى)).. وأنت لا تكاد تسير لخطوات حتى تفاجأ بمتسولة أو متسول يمد يده شاحذاً . ما يعني ان الأمر أصبح ظاهرة واسعة الانتشار .

عباس شريف عبد/ موظف/ يقول: إن هذه الظاهرة تمثل للبعض ((حرفة)) لدر الأموال وليس للحاجة أو الظروف الصعبة التي قد تلجئ الإنسان إلى هذا التصرف، بعد إن تسد الأبواب بوجهه ولا يجد منفذا غير (التسول) لكن هناك من يصر على (الشحذ) حتى بعد إن يتحسن حاله...

وتقول فتحية أم علي /٥٠سنة/ : إن وجود هذا الكم الكبير من (الشحاذين) والمتسولين قد زاد بشكل لافت للنظر، فلا يكاد الإنسان يخرج ماله للتبضع أو الشراء حتى يجد من يمد يده متسولا وبشكل (مخجل) لأن الإلحاح كبير.. وهناك من يأتي بطريقة مختلفة كأن يقول لك لا أملك كلفة إجراء عملية أو لا أملك الأجرة، ويستخدم ذات الأسلوب مع كل من يراه، وهذا يقطع سبيل المعروف لأن هناك فعلاً من يحتاج إلى المساعدة ... وهذه الوجوه تتكرر في الأسواق والأمر يحتاج إلى تدخل من الجهات المسؤولة للحد من هذه الظاهرة المخالفة للقانون .

ويبين المواطن ((حسين علوان جبر)) صاحب محل ، المشاكل التي يراها أثناء عمله في السوق قائلاً :

لا أبالغ إذا ما قلت لك أن (التسول) في السوق يتحكم به نظام (أخطبوطي)، وكل متسول له منطقة وهناك أساليب حديثة ومبتكره لاستعطاف الناس، وتصنع العاهات التي تجعل الناس يدفعون، والكثير من هؤلاء المتسولين قد اعتادوا الامر بحيث لا يستطيعون الخلاص منه، لانه ترسخ في شخصيتهم، وبالتالي بات هذا الأمر مشكلة مستفحلة تقتضي بذل جهود اكبر من اجل اجتثاثها وهي مسؤولية مشتركة بين وزارات الدولة المعنية ومنظمات المجتمع المدني وشرائح المجتمع كافة.

ويشير المحامي فالح مكطوف إلى العقوبات القانونية التي فرضها القانون على المتسولين بالقول: جاء في المادة (٣٩٠- ٣٩٢) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ أن بالعقوبات تتراوح مابين الحبس والغرامة أو الايداع في المؤسسات الحكومية أو مستشفى الأمراض العقلية لكل من يتسول أو يغري أخر بالتسول أو يتصنع العاهات أو يغري صغيراً أو حدثاً في ممارسة التسول، وهنا لا بد من تفعيل هذه المواد والقضاء على هذه الظاهرة التي زادت حيث الكثير من هؤلاء المتسولين قادرون على العمل لأن أغلبيتهم من الشباب .

عدسة: احمد عبد الله

قانونيات

قانون رعاية الأحداث

يهدف قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ الى الحد من ظاهرة جنوح الاحداث من خلال معالجة جنوح الأحداث وإصلاحه اجتماعياً وفقاً للقيم الأخلاقية في المجتمع وهذا القانون يحرص على الاكتشاف المبكر للحدث الجانح ومعالجته قبل الجنوح وحمل القانون الأولياء والأوصياء المسؤولية القانونية عن جنوح الأحداث وأوجد مما يسمى الرعاية اللاحقة للحدث كوسيلة للاندماج في المجتمع. ويسري هذا القانون وفقاً للمادة ٣ من القانون على الصغير الذي لم يتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة من العمر ويتم إثبات عمر الحدث بوثيقة رسمية وعند وجود تعارض بين ما مثبت وظاهر الحال فيحال الحدث الى الفحص الطبي للتأكد من عمره.

وأوجب هذا القانون تشكيل مجلس رعاية الأحداث المتكون من وزير العمل رئيساً وقاض ومدير عام دائرة إصلاح الأحداث وممثل عن وزارة الاوقاف والتربية وطبيب اختصاصي وممثل عن الداخلية ورعاية القاصرين وآخر عن الاتحاد العام لشباب العراق واتحاد النساء ويتولى هذا المجلس وضع السياسة العامة لجنوح الاحداث وإنشاء الدور والمدارس الاصلاحية وتوفير الحماية اللازمة لجنوح الأحداث، كما أوجب القانون أعلاه تأليف مكتب دراسة الشخصية في كل محكمة أحداث لدراسة شخصية الأحداث ويتكون من طبيب مختص في الامراض العقلية والعصبية وعدد من الباحثين الاجتماعيين ليتولى إجراء ودراسة شخصية الحدث الجانح ومدى إدراكه لفعله الجنائي المخالف للقانون ودراسة البيئة التي يعيش بها.

رسالة خاصة جداً الى / وزارة الصحة

مستشفى أم محل قصابة؟!

□ زهير الفتلاوي

تفاجأ العديد من المرضى والمراجعين من سوء الخدمات وغلاء أسعار العمليات في مستشفى المستنصرية الاهلي إضافة الى اخذ الرشاوى والاتاوات قسرا وتقديم الأطعمة الفاسدة، فضلا عن تكاثر الأوساخ وقلة العناية وعطل المصاعد وانقطاع الكهرباء ليلاً .

وأبدى العديد من المرضى والمراجعين استغرابهم من الحالة المزرية التي يمر بها المستشفى، وطالبوا وزارة الصحة وهيئة النزاهة بالرقابة على هذه المؤسسات الصحية كونها تمثل مرفقا حضاريا ويحتاجها المجتمع باستمرار . المواطن محمد ابراهيم قال: جئنا الى هذا المستشفى يوم الأربعاء ٢٠١٠/٨/٤ .

لاجراء عملية لوالدتي وتفاجأنا بسوء الخدمات، حيث لا وجود لسرير للمريض بعد الخروج من صالة العمليات، بدعوى عدم وجود غرف استقبال وانتظار للمرضى والمراجعين . مضيفا انه بسبب عدم مجيء الطبيب الى المستشفى بقيت والدتي مطروحة على الأرض لعدة ساعات وفي اجواء عالية الحرارة.

ونطالب وزارة الصحة ونقابة الأطباء بأن تعتني بهذه المستشفيات وتراقبها لأنها مرتبطة بحياة الإنسان وصحته .

فيما قال المواطن راهي كامل ٦٥ عاما: جئنا من منطقة حي اور لاجراء عملية ولادة لابنتي ولم نكن نتوقع ان هذه المستشفيات بتلك الحالة التعبة والبائسة حيث دفعنا اكثر من (٧٥٠٠٠٠ دينار) مقابل اجراء العملية لكون المستشفى اهليا ولو ذهبنا الى المستشفيات الحكومية لكان الحال افضل بكثير .

واضاف انه ليس من المعقول ان يتم اطفاء الكهرباء على المرضى الراقدين في المستشفى منذ الساعة العاشرة مساء حتى الصباح الباكر بحجة عطل طارئ واثناء اجراء العملية يأتي اشخاص وعلى شكل (كروبات) ويطالبون (بالاكرامية) وحين تعطيهم تأتيك مجاميع اخرى، وارى ان هناك رداءة في الخدمة وقلة الادوية وارتفاع الاجور .

مشيرا الى انه عند خروجك من المستشفى ودفع الحسابات كافة ، عليك الذهاب الى الادارة لاستخراج بيان الولادة مقابل مبلغ قدره (٢٥٠٠٠ دينار) ويقال لك ان هذا المبلغ يذهب الى وزارة الصحة، ويتساءل المواطن راهي كامل: هل من المعقول ان تبيع وزارة الصحة ورقة بيان الولادة بهذا المبلغ وبدون اعطاء اي وصل للمبلغ المذكور ؟

وعبر الكثير من المرضى عن امتعاضهم من اجراءات المستشفى وخاصة اخذ الرشاوى وتقديم الاطعمة الفاسدة وطالبوا مكتب المفتش العام والرقابة الصحية بفتح تحقيق عن هذه الاطعمة الفاسدة وخاصة نحن في فصل الصيف ونحتاج الى برادات لحفظ الاطعمة.

فيما قالت السيدة جنان حامد احمد: للاسف الشديد جئنا الى هذا المستشفى لإجراء عملية لكننا وجدنا ان هذا المستشفى هو عبارة عن دكاكين للقصابة وليست للطب حيث تتجرد من الانسانية والرحمة والشفقة لوجود العديد من السلبيات فيه.

مضيفة: ان هناك العديد من العاملين في مستشفى يسببون للمريض والمراجع احراجات كبيرة بسبب طلب الاكراميات المبالغ فيها، إضافة الى انقطاع الكهرباء وحرارة أجواء المستشفى فضلا عن ارتفاع اجور العمليات ورداءة الطعام المقدم للمرضى ونحن نتساءل هل تخضع هذه المستشفيات الى نظام وزارة الصحة ومتابعة نقابة الاطباء، ام هي فقط للتجارة على حساب ارواح وصحة المواطنين؟

صح النوم!!!

جنوح الصغار وقانون رعاية الأحداث

□ إنعام عودة

تعمل الدول ذات الأنظمة السياسية والقانونية المتطورة على وضع الحواجز والقواعد الاساسية التي لا يمكن تجاوزها والتي تحول بين انحراف وتسول الصغار لأنها أي هذه الدول تدرك الاثر العام الذي ينعكس سلباً على كافة شرائح المجتمع مستقبلاً جراء انحراف هؤلاء الصغار ولأن ذلك يعد اشبه بالعدوى أو الفايروسات التي اذا ما تركت ولم تعالج فإنها تنتشر انتشار النار في الهشيم وتصيب عموم طوائف المجتمع..

وقد أجرى الكثير من الباحثين الدراسات بهذا الخصوص فاتضح لهم ان ظاهرة التسول وانحراف السلوك تكثر في المجتمعات الفقيرة والدول ذات النظام الاقتصادي البسيط وانها وليدة البطالة والطلاق وضغط الظروف الاجتماعية وقلة الدعم المقدم من قبل الدولة الى ابناء المجتمع ما ينعكس سلباً على وجود مثل هذه الجرائم وتشكل حاضنة لهؤلاء الصغار حيث توقعهم في شراك الأخطار والجرائم...

كما أن ظاهرة الفساد الاداري والمالي تؤثر هي الاخرى على وجود هذه الظاهرة، التي لم يعد بوسع الدول السيطرة عليها أو تلافيها لما للفساد (المالي أو الاداري) من قدرة على خلق حالة البؤس والجوع والضياع، والتي تلقي بظلالها على الطبقات الفقيرة من الشعوب وتحويل المجتمعات الى (طبقية) يبتعد بعضها عن البعض الآخر.

وظاهرة التسول والتشرد من أكثر المؤثرات على المجتمعات لأنها تتعلق باللبنات الاولى والارتكاز الاساس الذي يقوم عليه البنيان الكبير والعالي المستقبلي. وقد بين قانون رعاية الاحداث الفرق بين التسول والانحراف ان التسول هو قيام الصغير باصطناع العاهات للحصول على عطف الناس وقيامهم ببيع الحلوى لنيل (الاستجداء المبطن). أما انحراف السلوك فهو قيام الصغير بممارسة لعب القمار في الاماكن المشبوهة او خروجه على السلطة الابوية أو ممارسة صبغ الاحذية في الاماكن العامة.

ولا شك في إن المراحل الاولى من عمر الانسان تشكل القاعدة والمرتكز الذي تقوم عليه حياته المستقبلية وخصوصاً (الاسرة) التي اذا كانت ذات طابع ايجابي فان الصغير سيتأثر بها ويكون صالحاً وبالعكس ، ولأن الصغير ،كما هو معروف، أداة (طيّعة التحويل) قابلاً للتمحور حسب ما يريده الوالدان، ويقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) (..يولد الطفل على الفطرة فأبواه يهودانه او ينصرانه ...) ولكن المشكلة تظهر اذا كان الابوان لا يمتلكان الادوات اللازمة للتربية الصحيحة لان (فاقد الشيء لا يعطيه) كما ان للمدرسة الاثر الآخر في توجيه حياة الصغار ومنعهم من الوقوع في براثن الجريمة حيث يلعب المدرسون والمعلمون من ذوي الخبرة والاختصاص دورا مهما في صنع الشخصية الحقيقية للصغار ورسم الطريق الصحيح لها، ولكن المشكلة تظهر حين يرغم بعض الآباء ابناءهم على ترك الدراسة والتوجه الى السوق للعمل في (الحدادة، والنجارة وتصليح السيارات) ما يؤدي الى احتكاكهم بالنماذج السيئة التي تشكل (بؤرا) للانحراف والاصطياد (في الماء العكر) حيث يسحبون هؤلاء الصغار الى (الرذيلة) والجريمة والانحراف، وهذا يشكل بالتالي جزءا من شخصيتهم الحقيقية المستقبلية..

وهناك قانون آخر يمكن أن يكون عوناً لإنهاء هذه المعاناة هو قانون الرعاية الاجتماعية الذي يمكن من خلاله توفير فرص العيش الى عوائل هؤلاء الصغار، والقضاء بالتالي على ظاهرة التسول وانحراف السلوك الخطرة.

حديث الصورة

تصوير وتعليق/ رعد الرسام – ميسان

تزيين شواطئ الأنهار بالنفايات: على شاطئ نهر الكحلاء المتفرع من نهر دجلة في قلب مدينة العمارة، قريباً جداً جداً!! من بناية بلدية العمارة.. وأبنية مقرات مجلس المحافظة.. وديوان المحافظة.. ، يدفعك مرأى الشاطئ الذي يثير الأسى والحسرة الى دعوة المسؤولين الى الالتفات لشواطئ مدينتهم، ليتذكروا قليلا ما قاله الجواهري الكبير الذي طالما تغنى بدجلة وشواطئه،ما عساه يقول لو رآها اليوم؟

وصلتنا اجاباتكم

الى / صحيفة المدى الغراء

م / اجابة

نهديكم اطيب تحياتنا ...

نشرت صحيفتكم بعددها (١٨٤٦) في ١٣ / ٧ /٢٠٠٩ موضوعاً بعنوان(الى دائرة الرعاية الاجتماعية) نود ان نبين الآتي :-

ان دائرة الرعاية الاجتماعية عملت على هذا الجانب منذ انطلاقها في عام ٢٠٠٦ فعمدت الى اشراك المجالس المحلية في تقييم حالة المواطن المتقدم بطلب الشمول بالاعانة، وتم تشكيل لجنة عليا للشبكة في كل محافظة برئاسة نائب المحافظ ليتسنى للدائرة تحديد بؤر الفقر. شاكرين تعاونكم معنا ... مع التقدير.

فريال يوسف
مديرة الإعلام

إلى / صحيفة المدى

م / رد

نهديكم تحياتنا

كتابنا ٣٥٧ في ٢٠١٠/٧/١، أعلمتنا الدائرة القانونية بخصوص الخبر الصحفي المنشور في صحيفتكم العدد ١٨٢٦ في ٢٠١٠/٦/٢٠ تحت عنوان (وزارة المالية رجاء) مايلي:. نود إعلامكم ان المبدأ الذي اعتمده قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ هو ربط الراتب بالوظيفة وجعلها في درجة واحدة ولايوجد سند قانوني لاحتساب الراتب على اساس الشهادة ومدة الخدمة وهذا ماتم التأكيد عليه من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء وهذه الوزارة في اكثر من اعمام وان التباين بين رواتب موظفي الدولة حصل نتيجة التطبيق غير السليم للقانون. راجين نشر الرد .. مع التقدير.

مدير العلاقات والإعلام

نتسلم رسائلكم على عنوان البريد الالكتروني: peopleissues@yahoo.com
او على الهواتف الارضية ٧١٧٨٨٥٩ و ٧١٧٧٩٨٥